



## مركز العدل للمساعدة القانونية

التقرير السنوي السابع

2015

## مركز العدل للمساعدة القانونية

جمعية مسجلة في سجل الجمعيات / وزارة التنمية الاجتماعية تحت الرقم: 2008201100001

الوزارة المختصة: وزارة العدل

**عن المركز:** نحن مؤسسة وطنية غير ربحية تأسست عام 2008 تسعى لتمكين المجتمع قانوناً من خلال ذوي الخبرة، تقدم خدمات التوعية والاستشارة لكل أفراد المجتمع والتمثيل القانوني للمستحقين.

**المهمة:** نقدم خدمات المساعدة القانونية لغير المقتدرين مع نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع، والعمل على بناء نظام وطني فاعل لضمان حق الوصول إلى العدالة.

**الرؤية:** مجتمع ينعم بالعدالة ويسوده القانون

### محاور العمل:

الخدمات القانونية: تسهيل الوصول إلى نظام العدالة من خلال تمكين المستفيدين من الوصول لخدمات المحاماة الرئيسية المتمثلة بالاستشارة والتمثيل القانونيين وفقاً لمعايير استحقاق معتمدة.

التوعية القانونية: ننفذ برامج دورية للتوعية القانونية بالتعاون والتنسيق مع شركائنا في مختلف محافظات المملكة. نستهدف كافة فئات المجتمع بما في ذلك طلبة المدارس، النساء، اللاجئين، العمال المهاجرين وكبار السن. تهدف برامج التوعية الى تعريف المجتمع بالقوانين التي تحكمه، وحق كل فرد بالوصول الى العدالة، ورسالة المركز ومهمته ورؤيته.

كسب التأييد: نعمل بالتنسيق والتعاون مع شركائنا والجهات ذات العلاقة على التأسيس لنظام وطني مستدام وفاعل وكفؤ لتقديم خدمات المساعدة القانونية في الأردن. وفي هذا الإطار، تنفذ مديرية كسب التأييد في مركز العدل كافة الأنشطة الهادفة في نهاية المطاف إلى إنشاء النظام الوطني، بما في ذلك إعداد الدراسات واقتراح التعديلات التشريعية وتعزيز القدرات المؤسسية وبناء وتفعيل وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات ذات العلاقة المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظام الوطني للمساعدة القانونية.

### القيم الرئيسية:

المهنية  
الاستقلالية  
الالتزام  
السرية

المساواة  
الاحترام  
الشفافية  
التميز  
النزاهة

**فريق العمل:** يتكون فريق مركز العدل للمساعدة القانونية الأساسي من أكثر من 80 مستشاراً وإدارياً يتوزعون على مجالات العمل المختلفة، سواء العمليات الإدارية أو الخدمات القانونية أو في مجال التوعية بالإضافة إلى الدعم الفني.

## قائمة المحتويات

2	مركز العدل للمساعدة القانونية
4	كلمة رئيس الهيئة الإدارية
5	المساعدة القانونية: النشأة والضمانات والواقع
8	ملخص إنجازات المركز والتحديات التي واجهها
9	النظام الوطني للمساعدة القانونية
10	خدمات مركز العدل
18	المستفيدون من الخدمات
21	كيف تغيرت حياتهم
22	جودة الخدمات
23	التطوير ورفع القدرات المؤسسية
23	العمل مع الشركاء
24	مساهمات فاعلة
25	التواصل مع المجتمع
	الملاحق:
26	الملحق (1): قائمة المؤسسات الشريكة لمركز العدل للمساعدة القانونية

## كلمة رئيس الهيئة الإدارية

السيدات والسادة،

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي السابع لمركز العدل للمساعدة القانونية، ليسلط الضوء على أبرز الإنجازات التي تحققت في مجال ضمان حق الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن خلال عام 2015. فمنذ تأسيس المركز عام 2008، أخذ على عاتقه التصدي للحاجة الملوسة إلى تقديم المساعدة لأولئك الذين حالت ظروفهم المادية دون التمتع بحقوقهم في الوصول للعدالة فضلاً عن حق الدفاع.

ولضمان العمل على أساس علمي استراتيجي، حدد المركز حجم الحاجة للمساعدة القانونية من خلال دراستين أجريهما أظهرتا أن نحو 68% من المشتكى عليهم في قضايا جزائية يمثلون أمام المحاكم دون محام يمثلهم، وأن 38% ممن يحتاجون للوصول إلى العدالة بوجه عام، لا يستعينون بمحام بسبب القدرة المالية.

وبالبناء على ذلك، كان لا بد من العمل في هذا المجال ضمن عدة محاور؛ أولها توعية المجتمع بعموم شرائحه بالحقوق والواجبات وإمكانية الوصول للعدالة رغم العائق المادي، وتقديم خدمات تسهيل الوصول إلى خدمات المحاماة التي يقدمها محامون متخصصون ومؤهلون للفئات المستحقة في المقام الثاني، وأخيراً العمل مع الحكومة والشركاء الاستراتيجيين لتحقيق الهدف الوطني المتمثل بتيسير سبل الوصول للعدالة من خلال نظام وطني شامل تديره الدولة.

ومع بدء العام 2015، كان المركز اجتاز مع شركائه مرحلة هامة تتمثل في تحديد حجم المشكلة وآليات مواجهتها والتصدي لها، ليبدأ العمل بعد ذلك على التحضير لبناء النظام الوطني الأردني للمساعدة القانونية.

وفي الوقت نفسه، تواصل العمل خلال العام الماضي على تقديم خدمات المساعدة القانونية من خلال المحامين المتعاقدين مع المركز، للمستفيدين المستحقين، في مختلف أنواع القضايا الجزائية والشرعية، بالإضافة إلى موضوعات حقوقية محددة وفق المعايير التي يعتمدها المركز.

وفي هذا المجال، اعتمد المركز منهجية التخصص النوعي في توزيع الخدمات القانونية وإحالتها إلى المستشارين المتعاقدين معهم؛ فأنشأ خلال العام الماضي وحدة خاصة للعدالة الجزائية، وقسماً خاصاً بقضايا الأحداث في هذه الوحدة. كما واصل المركز تنفيذ أنشطة التوعية والتمكين مع الوصول لأكبر قدر ممكن من الفئات المستهدفة، وتوسيع نطاق الموضوعات التوعوية وأنواع الأنشطة المنفذة، بهدف زيادة الوعي القانوني والحقوق لدى المستفيدين من الجهود.

بالتوازي مع ذلك، ركزت إدارة المركز جانباً كبيراً من جهودها خلال العام الماضي على التنظيم والتطوير المؤسسي الداخلي، بما في ذلك إعادة النظر بالهيكل التنظيمي ودراسة إمكانية تطوير نماذج تقديم الخدمات، ووضع السياسات الداخلية لرفع كفاءة وتنظيم عمل المديرية والوحدات المختلفة، فضلاً عن الارتقاء بكفاءة وفعالية إجراءات ضبط جودة الخدمة.

أما التحديات، فتنوعت بين التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، لكنها لم تصل في أي حال إلى مرحلة المخاطر أو التهديدات، بل تمكّن المركز من تحويل معظمها إلى فرص للتطوير والتقدم والنمو.

وإننا نشرف أن نعرض بالتفصيل في هذا التقرير أبرز إنجازات المركز خلال عام 2015 وحجم خدماته وأثرها على المستفيدين منها، والتحديات التي واجهتها عملية تقديم تلك الخدمات، والفرص التي يستهدف استغلالها لتخطي العقبات والتحديات، وأبرز ما يخطط لتنفيذه خلال العام المقبل.

سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا إلى مزيد من العمل النافع، وبمكنا من خدمة أردننا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رئيس الهيئة الإدارية  
د. صلاح الدين البشير

## المساعدة القانونية: النشأة والضمانات والواقع

### النشأة والتطور

يذكر المحامون المخضرمون الذين عاصروا السنوات الأولى لتأسيس نقابة المحامين، تلقيهم تكاليفات من نقباء المحامين بموجب القانون الذي يمنحهم الصلاحية بتكليف أي محام بتوفير الخدمة القانونية مجاناً للفقراء. وعلى الرغم من غياب أي إطار مؤسسي أو تشريعي ناظم لإجراءات العمل وضمانات ومعايير الخدمة ذات الجودة، إلا أن العديد منهم يتحدثون عن مدى المهنية والجدية الكبيرتين اللتين كان المحامي المكلف بالتطوع يولييهما لهذا النوع من القضايا تحت طائلة المسؤولية التأديبية.

لكن هذا الدور الهام لنقابة المحامين بدأ يتراجع من الناحية التطبيقية منذ ثمانينيات القرن الماضي حسب ما يؤكد كبار المحامين، وهو ما يعزى بطبيعة الحال إلى غياب الأطر المؤسسية والتشريعية الواضحة والهادفة لتنظيم خدمات مساعدة الفقراء والمحتاجين قانونياً وقضائياً.

ومع حصر خدمات المساعدة القانونية بأعداد محدودة من التكاليفات النقابية، والتوكيل الإلزامي للمتهمين في القضايا المعاقب عليها بالإعدام والمؤبد، بدأت مؤسسات المجتمع المدني توفر هذه الخدمات على نطاق متخصص؛ فتوزعت الاختصاصات بين النساء وضحايا العنف والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان عموماً والصحافيين والإعلاميين والعمال المهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر واللاجئين.

وكان اتحاد المرأة الأردنية أول المبادرين أواسط تسعينيات القرن الماضي إلى تقديم المساعدة القانونية للنساء وخاصة ضحايا العنف منهن، وتبعه تأسيس مركز ميزان لحقوق الإنسان الذي اضطلع بتمكين فئات مختلفة من خلال نشاطات عديدة كان أبرزها تمثيل ضحايا العنف من النساء، واللاجئين، والأحداث وضحايا التعذيب، ثم معهد تضامن النساء الذي يستهدف تقديم خدمات المناصرة والتمكين للنساء، وتوفير خدمات المساعدة القضائية وخاصة في المسائل الشرعية، كما أنشأ مركز حماية وحرية الصحفيين وحدة "ميلاد" التي تخصصت بتوفير خدمات المساعدة القانونية للصحفيين والإعلاميين.

وشهد العقد الأول من القرن الثاني، تأسيس عدد من المؤسسات المتخصصة الأخرى؛ فجاء تأسيس مركز عدالة لحقوق الإنسان الذي عمل في عدد من مجالات التمكين القانوني ومنها التدريب على مواضيع حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات القانونية لضحايا التعذيب والعمال المهاجرين، ثم مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان الذي تخصص في قضايا العمالة المهاجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، وقدم خدمات المساعدة القانونية لهذه الفئات المستضعفة، ولحقه تأسيس جمعية النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) – العون القانوني التي نفذت العديد من برامج التمكين القانوني وتخصصت في قضايا اللاجئين ومن ضمنها توفير خدمات المساعدة القانونية لهم.

وإلى جانب هذه الجهود الهامة، جاء تأسيس مركز العدل للمساعدة القانونية عام 2008 ليكون أولى المؤسسات المبادرة لإيجاد منظومة متخصصة في المساعدة القانونية من جهة، وتستهدف كافة أفراد المجتمع على اختلاف أجناسهم وجنسياتهم وفئاتهم العمرية وأوضاعهم القانونية شريطة انطباق معايير الاستحقاق عليهم من جهة ثانية. وسعى المركز منذ تأسيسه لإيجاد نظام وطني للمساعدة القانونية، وعمل على توفير الخدمات لرقيقي الحال، وبناء النظم المؤسسية التي يمكن أن يتم تبنيها من قبل النظام الوطني في المستقبل.

### الضمانات الدستورية والدولية

نص الدستور الأردني منذ كتابته عام 1952 على الحريات الأساسية للمواطنين في سبيل إرساء دعائم دولة العدل والقانون، عبر ترسيخ مبدأ الحقوق المتساوية، وأضفت تعديلات طرأت عليه عام 2011، مزيداً من الحماية على هذه الحقوق.

ولعل أهم النصوص الجوهرية والحقوق الأساسية التي أوردها الدستور وتعتبر الأساس في كفالة المساعدة القانونية، إقراره مبدأ عدم دستورية أي قانون يؤثر أو يمس بجوهر الحقوق أو أساسياتها في سعيه لتنظيم الحقوق والحريات العامة، ومبدأ المساواة بالحقوق والواجبات، والحقوق في تكافؤ الفرص وفي التقاضي واللجوء إلى المحاكم بنصه على أنها مفتوحة للجميع.

وإلى جانب الدستور وما نص عليه من حقوق للأفراد، يؤكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان واجب الدولة في توفير المساعدة القانونية لكل شخص غير قادر مالياً على الدفاع عن حقوقه. كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أصبح ضمن المنظومة التشريعية الأردنية عقب نشره 2006، نص على ضمان الدولة لجملة من معايير المحاكمة العادلة أبرزها ضمان الدولة والنظام القضائي فيها الحق في الدفاع والحق في الاتصال بمحامٍ وإخطار المتهم بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن لديه من يدافع عنه، وأن توفر المحكمة المساعدة القانونية المجانية حكماً إذا اقتضت مصلحة العدالة ذلك. وتندرج الاتفاقيتان المذكورتان (الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، في خاتمة الاجتهاد القضائي البارز لمحكمة التمييز الأردنية الذي نص على أن "تسمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية مرتبة على القوانين المحلية ولها أولوية التطبيق عند تعارضها معها ولا يجوز الاحتجاج بأي قانون محلي أمام الاتفاقية".

تعزيزاً لكل ذلك، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثان 2013، مجموعة من المبادئ التوجيهية التي أكدت واجب الدولة في توفير خدمات المساعدة القانونية مجاناً لغير القادر مالياً بامتياز بالجودة وتتناسب مع طبيعة الجريمة المتهم فيها، ودعت لكفالة ذلك في منظومة الدول القانونية على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك الدستور.

### الواقع التشريعي

بالإضافة إلى أنها ليست مفهوماً حديثاً في الأردن من الناحية العملية كما ذكر سابقاً، لا تعتبر المساعدة القانونية كذلك جديدة على التشريع الأردني؛ فالقانون الناظم لإجراءات المحاكمة، قانون أصول المحاكمات الجزائية، كفل منذ إصداره عام 1961 توفير الخدمة القانونية وحق التمثيل القانوني على نفقة الدولة لغير المقتردين، وإن كان ذلك على نطاق ضيق وفي قضايا محدودة وهي المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة، والإعدام. لكن المفهوم الشامل للمساعدة القانونية يحتاج لتطوير الأطر التشريعية والتطبيقية القائمة حالياً، بحيث يتناول بشكل أساسي ضمان حق الوصول إلى العدالة وحق الدفاع لكل من لا تسعفه قدرته المادية على توكيل محام. وفي مجال حق الدفاع، وضعت لجنة فنية متخصصة في وزارة العدل تعديلات على مقترحة على قانون أصول المحاكمات الجزائية، يتوقع أن تقر خلال عام 2016، من بينها النص على تعيين محام على نفقة الدولة لكل متهم يثبت للمحكمة فقره، في الجرائم التي تزيد عقوباتها عن 10 سنوات. كما كفل قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 تقديم المساعدة القانونية للأحداث غير المقتردين المتهمين في قضايا جزائية من فئة الجنايات التي تزيد عقوباتها عن 3 سنوات. وينص قانون نقابة المحامين الأردنيين على أن من أهداف نقابة المحامين تقديم المعونة القضائية للمواطنين غير المقتردين، إلا أن هذا الهدف لم يجر تنظيم تطبيقه على نحو مؤسسي حتى الآن. كما ينص ذات القانون على حق نقيب المحامين بتكليف أي محام بالتطوع مجاناً لمرة واحدة في السنة في خدمة من بين 7 خدمات واحدة منها "الدفاع عن النقابة وعن أي شخص ثبت للنقيب فقره وعدم استطاعته دفع أي أجور للمحامي وللنقيب أو من يفوضه تنظيم اتفاقية بين المحامي المعين وطالب المساعدة لتقدير الاتعاب في حال كسب طالب المساعدة دعواه" حسب نص المادة 7/100 من القانون.

أما حق الوصول للعدالة الذي كفله الدستور للجميع في المادة 101، وعلى الرغم من اشتراط قانون محاكم الصلح توكيل محام في الدعاوى الحقوقية التي تزيد قيمتها عن ألف دينار، إلا أن الإطار التشريعي الوطني لم يتضمن بعد ما يضمن توفير المساعدة في الوصول لخدمات المحاماة في مثل هذه الحالات، سيما للمدعى عليهم.

### الواقع المؤسسي والتطبيقي

في غياب منظومة شاملة لتقديم خدمات المساعدة القانونية، تعمل مؤسسات المجتمع المدني في إطار تكاملي مع الحكومة على تسهيل وصول الفقراء والفئات الضعيفة إلى العدالة من خلال محامين مؤهلين ومتخصصين. وتقدم هذه المؤسسات ما لا يزيد عن 4 آلاف خدمة تسهيل وصول إلى خدمات التمثيل القانوني التي يقدمها المحامون سنوياً، من إجمالي الطلب الفعلي للخدمات.

وقدّرت دراسة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع مركز العدل ونشرت عام 2012، حجم الطلب المتوقع على خدمات المساعدة القانونية في مختلف أنواع القضايا النظامية والشرعية بنحو 17 ألف قضية سنوياً، وهو رقم مرشح للزيادة بشكل كبير للفترة الحالية بسبب الزيادة السكانية وتدفق اللاجئين السوريين وغير ذلك من العوامل. أما وزارة العدل، فواصلت خلال عام 2015 التحضير لتقديم خدمات المساعدة القانونية من خلال قسم المساعدة القانونية الذي أنشأته بالتعاون مع مركز العدل وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما عام 2014، كما يعمل مركز العدل بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية على تسهيل وصول الأحداث المشمولين بالمساعدة المنصوص عليها في القانون، إلى الخدمات القانونية، من خلال مذكرة التفاهم التي وقعها الطرفان مطلع عام 2015، وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً في هذا التقرير.

#### **الأهداف الوطنية**

تضمنت وثائق تخطيطية واستراتيجية حكومية ورسمية حق الوصول للعدالة وكفالتة للفقراء وغير المقتدرين كهدف استراتيجي ومحور أساسي من محاور العمل خلال سنوات تنفيذ هذه الوثائق، في خطوة رسمية تعكس إدراك الحكومة للحاجة إلى المساعدة القانونية في الأردن. ومن هذه الوثائق على سبيل الذكر لا الحصر، استراتيجية وزارة العدل (2014 – 2016) واستراتيجية السلطة القضائية، وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2015) و(2016).

## ملخص إنجازات المركز والتحديات التي واجهها

### أبرز الإنجازات

- حقق مركز العدل خلال عام 2015 العديد من الإنجازات الملموسة على الصعيدين المؤسسي والخدمي، ونورد في هذا القسم أبرزها:
1. إنشاء وحدة العدالة الجزائية لتكون محل الخبرة والاختصاص في القضايا الجزائية التي يقدم فيها المركز خدمات المساعدة القانونية من خلال المحامين المتعاقد معهم.
  2. إنشاء قسم الأحداث في خطوة إضافية لمزيد من التخصص في مثل هذا النوع من القضايا الذي يحتاج تدريبات ومهارات قانونية خاصة.
  3. الشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية من خلال توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 2015/3/22، لتقديم خدمات المساعدة القانونية للأحداث الذين تحيلهم الوزارة إلى المركز.
  4. مواصلة التحضير لتفعيل قسم المساعدة القانونية في وزارة العدل من خلال تقديم الدعم في مختلف مجالات إنشاء القسم وتشغيله.
  5. تعزيز الشراكة مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة عبر توقيع مذكرة تفاهم تهدف لتأطير التعاون في مجال مراجعة وتطوير التشريعات والسياسات المتصلة بالوصول إلى العدالة.
  6. توسيع نطاق الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مختلف أنحاء المملكة عبر توقيع 26 مذكرة تفاهم جديدة تهدف لتعزيز الوصول إلى الفئات والشرائح المجتمعية المختلفة.
  7. المشاركة في إعداد الأنظمة والتعليمات التنفيذية الخاصة بقانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
  8. المشاركة الفاعلة في إعداد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016 – 2018) من خلال إقناع الجهات المعنية برفع المخصصات الموجهة لتقديم المساعدة القانونية للمواطنين الأردنيين القاطنين في المجتمعات المضيفة للاجئين.
  9. تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي الخاص بمراقبي السلوك في وزارة التنمية الاجتماعية على قانون الأحداث الجديد، ضمن مشروع نحو عدالة فضلى للأحداث.
  10. إطلاق الموقع الإلكتروني للمركز لتفعيل التواصل مع المجتمع بمختلف فئاته.
  11. تنفيذ نموذج إدارة لامركزية تجريبية على مستوى الأقاليم الثلاثة (الوسط، الشمال، الجنوب)، لتعزيز التواصل والتنسيق والمتابعة مع العيادات القانونية المنتشرة في محافظات المملكة.
  12. مواصلة رفع القدرات الداخلية للفريقين الإداري والقانوني من خلال تنفيذ التدريبات المتخصصة بالتعاون مع عدد من المدربين من ذوي الخبرة والكفاءة.

### أهم التحديات

- لم تكن عمليات وأنشطة مركز العدل خلال عام 2015 بمعزل عن تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية، لكنها لم تصل في أي حال إلى مرحلة المخاطر أو التهديدات، بل تمكّن المركز من تحويل معظمها إلى فرص للتطوير والتقدم والنمو، وكان من أهم هذه التحديات ما يلي:
1. وجود نسبة من الفئات المستهدفة بخدمات التوعية في مناطق جغرافية نائية يصعب الوصول إليها، وهو ما بدأ المركز بتنسيق التغلب عليه من خلال توسيع نطاق الشراكات مع الجمعيات والمؤسسات العاملة في المجتمع المحلي.
  2. توقف العمل في عيادتي المفرق ومعان الأساسيتين لأسباب إدارية، مما أدى لتوقف خدمات المساعدة القانونية في المحافظتين. ودخل مركز العدل على إثر ذلك مرحلة عقد شراكات هامة جديدة في كل من المفرق ومعان لافتتاح عيادتين جديدتين ومواصلة تقديم الخدمات.



3. عدم وضوح الإطار التطبيقي لقانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 فيما يتعلق بالعقوبات البديلة وتسوية النزاعات والمساعدة القانونية. وعمل المركز في هذا المجال على أكثر من محور في مجال المشاركة بإعداد الأنظمة والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجب القانون، وبدأ التحضير لتقديم مذكرة قانونية شاملة حول نصوص القانون وصعوبات التطبيق.
4. صعوبات في الحصول على التمويل الموجه لتقديم الخدمات للرجال الأردنيين بشكل عام، بسبب تركيز الجهات الدولية المانحة بشكل أساسي على الفئات الأكثر تهمةً وتحديداً اللاجئين والمرأة والطفل. على الرغم من ذلك، تمكّن المركز باعتباره مؤسسة تقدم خدماتها لكافة فئات وشرائح المجتمع غير المقتردة، من الحصول على تمويل لعدد من المشاريع في هذه الناحية.
5. صعوبات في الحصول على تمويل محلي لتقديم الخدمات لأسباب عدة من بينها عدم وجود حوافز ضريبية تشجع القطاع الخاص على التبرع لخدمات المساعدة القانونية في مركز العدل. ويدرس المركز في هذه المرحلة الطلب من الحكومة إدراج قائمة الجمعيات التي يستفيد المتبرعون لها من الإعفاءات الضريبية بموجب أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014.
6. غياب مفهوم المساعدة القانونية والتركيز على حق الوصول للعدالة وحق الدفاع في المناهج والمساقات الجامعية. وفي هذا الإطار، يعمل مركز العدل على ترتيب توقيع مذكرة تفاهم مع كلية الحقوق في الجامعة الأردنية لإدراج هذه المفاهيم الأساسية في مساقات الكلية.
7. التحديات السياسية والتنظيمية الصادرة عن مجلس نقابة المحامين وآخرها القرار رقم (19) تاريخ 14 أيلول 2015، المتضمن اعتبار مؤسسات المساعدة القانونية والمحامين المتعاقدين معها مخالفين لأحكام القانون. وهو ما سبق لمركز العدل مراراً التصدي له بالتحليلات القانونية والرسائل الواضحة التي تؤكد الامتثال التام للتشريعات السارية.

## النظام الوطني للمساعدة القانونية

### دور مركز العدل

يهدف مركز العدل إلى العمل مع شركائه والجهات ذات العلاقة لبناء نظام وطني مستدام وكفؤ وفاعل لتقديم خدمات المساعدة القانونية على مستوى وطني شامل.

وعمل المركز مع وزارة العدل خلال العامين 2014 و2015 في الإطار التحضيري لإنشاء النظام، من خلال تأسيس قسم المساعدة القانونية في الوزارة بدعم من المركز، بما في ذلك إعداد إجراءاته ومعاييرته وتعليماته، وسيواصل العمل خلال عام 2016 للوصول إلى مرحلة البدء في تقديم الخدمات.

كما شارك مركز العدل في شهر تشرين أول 2015 في الاجتماعات التشاورية التي دعت إليها وزارة العدل لبناء الإجماع والتوافق بين كافة الجهات ذات العلاقة، على الإطار العام للنظام الوطني للمساعدة القانونية. وخلصت أولى الاجتماعات إلى تشكيل لجنة مصغرة تضع التصورات الأولية للإطار.

ولضمان العمل واتخاذ القرارات على أساس معلوماتي، بدأ المركز خلال عام 2015 التحضير لإعداد تحليل اقتصادي شامل، يهدف إلى التعرف على الكلفة التقديرية لإنشاء نظام وطني للمساعدة القانونية، وتحديد المنافع الاقتصادية المترتبة على تبني هذا النظام من قبل الحكومة. ومن المخطط له أن تقدم هذه الدراسة إلى وزارة العدل خلال عام 2016.

وفي نفس السياق، يحضّر المركز لإعداد دراسة مقارنة حول أنظمة المساعدة القانونية المنشأة في عدد من الدول سواء في المنطقة أو حول العالم، لإتاحة اختيار الخصائص الوطنية التي تتناسب مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأردن.

## خدمات مركز العدل

## 1. تسهيل الوصول إلى الاستشارات القانونية

واصل مركز العدل إحالة المستفيدين إلى المحامين المتعاقد معهم لتقديم الخدمات القانونية لهم. وفي مجال الاستشارات القانونية، بلغ عدد الخدمات المقدمة خلال العام الماضي (4275) خدمة، توزعت على النحو التالي:

## 1.1. أنواع الاستشارات المقدمة

حاز المجال الشرعي على النسبة الأكبر من الاستشارات بواقع 60% تقريباً من الإجمالي. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، من بينها تعدد الاستشارات المقدمة للمستفيد / المستفيدة الواحدة سيما فيما يتعلق بأحكام قانون الأحوال الشخصية؛ إذ يقدم المحامي المختص الاستشارة الشرعية في أغلب الأحوال لأكثر من موضوع. فمثلاً، يقترن تقديم معظم استشارات المتعلقة بالتفريق مع استشارات النفقة والحضانة والمشاهدة وغيرها مما يتعلق بالشؤون الأسرية.

وفي هذا المجال، يسعى مركز العدل بالتنسيق مع المحامين المتعاقد معهم إلى تقديم الرأي القانوني الدقيق والسليم، مع محاولة السعي في المصالحة بين الزوجين في حال كانت المشكلة متعلقة بالتفريق، وباستثناء الحالات التي تكون فيها مظاهر وعلامات العنف والإساءات الجسيمة ظاهرة بوضوح. أما الاستشارات النظامية، فغالباً ما تكون متعلقة بحكم قانوني واحد منفرد؛ حيث يندر وجود إشكال قانوني واحد يترتب عليه إشكالات أو حاجات قانونية أخرى، في المجال النظامي.

النوع	العدد لعام 2015
الاستشارات في القضايا الشرعية	2584
الاستشارات في القضايا الجزائية	752
الاستشارات في القضايا الحقوقية	620
الاستشارات في القضايا الإدارية	319
أنواع الاستشارات المقدمة خلال عام 2015 - مركز العدل للمساعدة القانونية	

## 1.2. أبرز موضوعات الاستشارات

## أولاً: الاستشارات الشرعية:

تحتل قضايا النفقة صدارة الاستشارات الأكثر طلباً في مركز العدل، وهو مؤشر يحافظ على موقعه هذا في كل سنة. أما الاستشارات المتعلقة بالتفريق فتأتي في المرتبة الثانية وهو من موضوعات الاستشارة التي غالباً ما يتبعها محاولات وجهود للوساطة قبل الدخول في مرحلة الدعوى القضائية على الرغم من أن وحدة الوساطة وتسوية النزاعات في المركز لا زالت طور الإنشاء. إلى جانب ذلك، تبلغ نسبة دعاوى التفريق التي يتولاها المحامون المتعاقدون مع مركز العدل ويكون فيها الزوج مدعياً 15% من إجمالي دعاوى التفريق.

ويوضح الجدول أدناه نسب الاستشارات الأكثر طلباً في المجال الشرعي في مركز العدل:

النسبة من إجمالي الاستشارات الشرعية	موضوع الاستشارة
45.00%	1. استشارات النفقة
29.11%	2. استشارات التفريق
7.71%	3. استشارات الحضانة
5.49%	4. استشارات الإرث
4.32%	5. استشارات المهر
3.45%	6. استشارات توثيق وإثبات زواج
أكثر الاستشارات الشرعية طلباً عام 2015 - مركز العدل للمساعدة القانونية	

#### ثانياً: الاستشارات الجزائية:

تناسب الموضوعات الرئيسية الأكثر طلباً في مجال الاستشارات الجزائية التي يقدمها المحامون المتعاقدون مع مركز العدل، إلى حد كبير، مع توزيع الإشكالات القانونية النسبي على مستوى محاكم المملكة. وتستحوذ استشارات الإيذاء والتهديد على أكثر من ثلث موضوعات الاستشارة الجزائية، وتليها الاستشارات المتعلقة بالتورط في تهم وإشكالات السرقة، ثم تهم الجرائم الجنسية في المرتبة الثالثة.

وتأتي الاستشارات المقدمة للمتهمين أو المتورطين في إشكالات المخدرات في المرتبة السادسة بواقع 6% تقريباً من إجمالي الاستشارات المقدمة في المجال الجزائي.

ويفصل الجدول التالي أكثر الاستشارات الجزائية طلباً في مركز العدل خلال عام 2015:

النسبة من إجمالي الاستشارات الجزائية	موضوع الاستشارة
35.14%	1. الإيذاء والتسبب والتهديد به
26.07%	2. السرقة والشروع بها
11.29%	3. الجرائم الواقعة على العرض
9.06%	4. الجرائم المخلة بالنفقة
6.04%	5. جرائم الشيكات*
5.88%	6. جرائم المخدرات

2.54%	7. التخريب والإضرار بالتملكات
2.38%	8. القتل والشروع به
1.59%	9. مقاومة الموظفين
0.64%	10. القضايا المتعلقة بأمن الدولة
* تخرج عن نطاق استحقاق تسهيل الوصول للتمثيل القانوني في مركز العدل / تخضع لدراسة خاصة للحالة	
أكثر الاستشارات الجزائية طلباً عام 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

### ثالثاً: الاستشارات الحقوقية:

بطبيعة الحال، تعتبر المطالبات المالية أكثر أنواع الاستشارات التي يطلبها المدعون والمدعى عليهم في مثل هذه القضايا، كون هذه الإشكالات / الحاجات القانونية تعتبر الأكثر شيوعاً في المجال الحقوقي. وكانت الموضوعات الواردة في الجدول أدناه أكثر أنواع الاستشارات الحقوقية طلباً خلال عام 2015 في مركز العدل، ومن بينها القضايا التي تواجه المواطنين والسكان في حياتهم اليومية بشكل متكرر. ويؤشر ارتفاع الطلب على استشارات إزالة الشبوع والمطالبات بالتعويض والقروض – على الرغم من أنها تخرج عن نطاق استحقاق خدمات التمثيل القانوني في مركز العدل – على وجود إشكالات مستمرة لدى المجتمع في هذه المجالات، تستوجب زيادة جهود رفع الوعي فيها.

النسبة من إجمالي الاستشارات الحقوقية	موضوع الاستشارة
27.35%	1. المطالبات المالية (للمدعى والمدعى عليه)
23.85%	2. المالكين والمستأجرين
15.10%	3. الإشكالات العمالية
8.10%	4. المطالبات بالتعويض*
7.66%	5. إزالة الشبوع* / تقسيم الأموال المشتركة*
7.00%	6. القروض*
6.13%	7. تصحيح وتثبيت القيود المدنية
4.81%	8. العقود
* تخرج عن نطاق استحقاق تسهيل الوصول للتمثيل القانوني في مركز العدل	
أكثر الاستشارات الحقوقية طلباً عام 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

### رابعاً: الاستشارات الإدارية:

أما المجال الإداري، فكانت على رأس هرم الاستشارات المقدمة فيه، المعاملات والأوراق الرسمية المقدمة للدوائر الحكومية في المملكة على اختلافها، وتلتها الاستشارات المتعلقة بالبطاقات التعريفية الخاصة باللجئين السوريين التي تصدرها وزارة الداخلية، ثم الاستشارات التي تتمحور حول حالات سحب الجنسية من مواطنين أردنيين سواء بسبب تعليمات فك الارتباط أو غيرها. ويلاحظ حسب الجدول التالي ارتفاع الاستشارات الخاصة بإبعاد وقذف اللاجئين السوريين خارج الحدود، عن الاستشارات المتعلقة بنقل الموظفين من أماكن عملهم مثلاً، وذلك مع ازدياد ممارسات الإبعاد والقذف خلال عام 2015.

النسبة من إجمالي الاستشارات الإدارية	موضوع الاستشارة
36.21%	1. متابعة المعاملات
30.45%	2. البطاقات التعريفية للاجئين السوريين
17.28%	3. حالات سحب الجنسية الأردنية
8.64%	4. الوثائق والأوراق الثبوتية
5.76%	5. إبعاد اللاجئين خارج الحدود (القذف)
1.65%	6. نقل الموظفين
أكثر الاستشارات الإدارية طلباً عام 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

## 2. تسهيل الوصول إلى التمثيل القانوني

وفيما يتعلق بالتمثيل القانوني، قدم المركز 2327 خدمة من خلال إحالة المستفيدين طالبي التمثيل الذين انطبقت عليهم معايير الاستحقاق (الخاصة بالحالة المادية، والمتعلقة بنوع القضية / الدعوى)، إلى المحامي المختص، خلال عام 2015، وعلى النحو التالي:

### 2.1. أنواع القضايا:

كما هو الحال في الاستشارات، بلغت القضايا الشرعية نحو 68% من إجمالي القضايا التي قدم فيها مركز العدل خدمة تسهيل الوصول إلى التمثيل القانوني. وبالمثل، غالباً ما ترتبط الدعوى الشرعية الواحدة بعدة دعاوى أخرى ذات صلة. أما القضايا النظامية، فكان أكثرها القضايا الجزائية لأسباب عدة من بينها معايير الاستحقاق النوعية – عدا عن المالية – التي يعتمدها المركز، وتحد من تقديم الخدمات في كثير من القضايا الحقوقية، سيما تلك التي تحقق عوائد مالية لأصحابها.

النوع	العدد لعام 2015
القضايا الشرعية	1582

580	القضايا الجزائية
113	القضايا الحقوقية
52	القضايا الإدارية
أنواع القضايا التي قدمت فيها الخدمة عام 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

2.2. أبرز موضوعات القضايا:

أولاً: الدعاوى الشرعية:

النسبة من إجمالي الدعاوى الشرعية	موضوع الدعوى
56.82%	1. دعاوى النفقة
29.89%	2. دعاوى التفريق
7.02%	3. دعاوى الحضانة
2.50%	4. دعاوى توثيق وإثبات زواج
2.29%	5. دعاوى المهر
أكثر الدعاوى الشرعية التي قدمت فيها الخدمة عام 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

ثانياً: القضايا الجزائية:

النسبة من إجمالي القضايا الجزائية	موضوع القضية
40.49%	1. السرقة والشروع بها
27.43%	2. الإيذاء والتسبب والتهديد به
15.49%	3. الجرائم الواقعة على العرض
5.52%	4. القضايا المتعلقة بأمن الدولة
4.10%	5. الجرائم المخلة بالثقة

3.36%	6. القتل والشروع به
أكثر القضايا الجزائية التي قدمت فيها الخدمة عام 2015 - مركز العدل للمساعدة القانونية	

### ثالثاً: الدعاوى الحقوقية:

النسبة من إجمالي الدعاوى الحقوقية	موضوع الدعوى
36.05%	1. المالكين والمستأجرين
22.09%	2. الدعاوى العمالية
19.77%	3. المطالبات المالية (للمدعى عليه)
10.47%	4. تصحيح وإثبات القيود المدنية
أكثر الدعاوى الحقوقية التي قدمت فيها الخدمة عام 2015 - مركز العدل للمساعدة القانونية	

### رابعاً: القضايا الإدارية:

النسبة من إجمالي القضايا الإدارية	موضوع القضية
51.52%	1. متابعة المعاملات
24.24%	2. إبعاد اللاجئين السوريين خارج الحدود (القذف)
15.15%	3. الوثائق والأوراق الثبوتية
9.09%	4. نقل الموظفين
أكثر القضايا الإدارية التي قدمت فيها الخدمة عام 2015 - مركز العدل للمساعدة القانونية	

### 3. خدمات التوعية

نفذ مركز العدل خلال عام 2015 من خلال المدربين والمنسقين المتعاقد معهم 2448 محاضرة توعوية في مختلف الموضوعات، بالإضافة إلى تنفيذ 5 عروض مسرحية بالتعاون مع مديرية الأمن العام وبرنامج توعية قانونية مخصص للأطفال وتنسيق جلستين حواريتين لنشطاء موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، فضلاً عن إعداد منشورات وكتب مخصصة للأطفال والنساء لتوعيتهم بأهم حقوقهم القانونية.

#### 3.1. موضوعات التوعية

تنفذ مديرية التوعية في مركز العدل أنشطتها التوعوية بناء على معايير تتعلق بتقييم الاحتياجات المجتمعية بناء على جلسات تقييمية خاصة، أو بالاستناد إلى الموضوعات القانونية الأكثر شيوعاً في الاستشارات المقدمة ضمن منطقة جغرافية محددة، بالإضافة إلى الموضوعات التي يطلب الشركاء المستضيفون

لجلسات التوعية التطرق إليها حسب الاحتياج المجتمعي وإلى جانب الموضوعات الثابتة مثل التعريف بالمساعدة القانونية والحق في الوصول إليها. وحسب مؤشرات عام 2015، تصدر موضوع العنف الأسري الواقع على الأطفال والنساء الموضوعات التوعوية التي تطرق لها المدربون، تلاه موضوع الوقاية من المخدرات والتعرف على أعراضها والعلاج من الإدمان، ثم أهم الأحكام الواردة في قانون الأحوال الشخصية. وعلى المستوى المتخصص لفئات وشرائح بحد ذاتها، برز كذلك ضمن الموضوعات التوعوية التي تناولتها جلسات عام 2015 موضوع حقوق اللاجئين وواجباتهم في ضوء التشريعات الأردنية لتعريف هذه الشريحة التي أصبحت تشكل نحو خمس السكان الأردنيين، بالبيئة القانونية الأردنية حماية لها من الوقوع في إشكالات قانونية، ولتعريفها بأهم حقوقها منعاً لحرمانها منها وانتهاكها عبر استغلال عدم درايتها بالقوانين الأردنية. كما توسعت مديرية التوعية في تنفيذ جلسات التوعية بالجرائم الإلكترونية مع إقرار قانونها الجديد خلال عام 2015، وارتفاع نسبة المشتركين بمواقع التواصل الاجتماعي عموماً.

النسبة إلى إجمالي المحاضرات	الموضوع
20.54%	1. العنف الأسري الواقع على النساء والأطفال
14.96%	2. الوقاية من المخدرات والتعرف على أعراضها والعلاج من الإدمان
10.45%	3. أهم أحكام قانون الأحوال الشخصية
7.01%	4. حقوق الطفل في القانون والاتفاقيات الدولية
6.38%	5. تعريف بالبيئة التشريعية الأردنية
6.03%	6. حقوق المرأة في الشرع والقانون
5.85%	7. الوقاية من التحرش الجنسي
4.82%	8. حقوق الإنسان في الدستور الأردني
3.53%	9. المساعدة القانونية وحق الوصول إليها
2.99%	10. الزواج المبكر
2.95%	11. حقوق اللاجئين وواجباتهم في التشريعات الأردنية
2.46%	12. الجرائم الإلكترونية
2.23%	13. الاتجار بالبشر



النسبة إلى إجمالي المحاضرات	الموضوع
1.03%	14. حقوق العامل وواجباته
أهم موضوعات التوعية لعام 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

### 3.2. العروض المسرحية

اتجهت مديرية التوعية في مركز العدل إلى التعاون مع مديرية الأمن العام، التي تعتبر واحدة من أهم شركائها، في مجال تقديم موضوعات التوعية بأسلوب العروض المسرحية. وتبرز أهمية العروض المسرحية في تقديم المشكلة وأثارها القانونية والاجتماعية والحل الأمثل لها، بأسلوب درامي جاذب يخاطب مختلف فئات المجتمع بلغة بسيطة سلسة على الرغم من تخصص الموضوعات المطروحة. وخلال عام 2015، قدم المركز 5 عروض مسرحية تمحورت حول قضية العنف الأسري، وآفة المخدرات والإدمان، والتبعات القانونية المترتبة على المشكلتين.

### 3.3. برنامج القانوني الصغير

استهدف البرنامج توعية الأطفال في الفئة العمرية (5 – 12 عاماً) من المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين، بمختلف الموضوعات القانونية. واختيرت هذه الفئة العمرية – بالإضافة إلى أهمية زرع الثقافة القانونية في مثل هذه المرحلة – لتتوافق مع السن الذي قد يتعرض فيه الأطفال لاستغلال من آخرين دون إدراك منهم من جهة، وسن المسؤولية الجزائية القانوني من جهة ثانية. وحقق البرنامج الذي استهدف 100 طفل بشكل مباشر، نجاحاً في توعية الأطفال بأهم الإشكالات التي قد يقع فيها، وحالات الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها. واشتمل البرنامج بشكل أساسي على محاضرات قانونية وأنشطة متنوعة، تتضمن الرسائل والمعلومات الأساسية الموجهة للأطفال في هذا المجال.

### 3.4. جلسات نشطاء تويتر Tweet Up

تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات والفائدة إذا ما تم استغلالها على النحو الأمثل. وإدراكاً من مركز العدل لهذه المنصات الهامة، نفذت مديرية التوعية خلال عام 2015 جلستين لنشطاء موقع "تويتر" الفاعلين، للحديث عن:

- الجرائم الإلكترونية باعتبارها واحدة من أهم الإشكالات التي يقع فيها رواد مواقع التواصل الاجتماعي. حيث تضمنت الجلسة استعراضاً لأهم نصوص قانون الجرائم الإلكترونية والتشريعات المرتبطة، والتبعات المترتبة على ارتكاب مخالفة لأحكامه سواء بقصد أو دون قصد، وآليات تجنب الوقوع بمثل هذه المخالفات.
- إجراءات إدارة حماية الأسرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وهي جلسة نظمت بالتزامن مع فعاليات حملة (16 يوم) العالمية، لمناهضة العنف ضد المرأة. وتضمنت الجلسة عرضاً قدمه ضابط من إدارة حماية الأسرة للإجراءات التي تتخذها الإدارة للاستجابة للشكاوى والحوادث المتعلقة بالعنف ضد النساء.

## المستفيدون من الخدمات

### 1. خدمات المساعدة القانونية:

#### 1.1. التوزيع حسب الجنسية

يظهر الجدول أدناه توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية حسب الجنسية. ويعتبر توزيع الجنسيات المستفيدة من الخدمات في مركز العدل، مقارباً لتوزيع السكان في الأردن حسب الجنسية، فيما عدا الجنسية المصرية.

الجنسية	الإستشارات	القضايا
الأردنية	%78	%76
السورية	%15	%17
الفالسطينية	%5	%6
المصرية	%1	%1

توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية حسب الجنسية 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية

#### 1.2. التوزيع حسب الجنس

##### 1.2.1. إجمالي الخدمات

تشكل النساء قرابة ثلاثة أرباع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية في مركز العدل، وذلك تبعاً لارتفاع أعداد القضايا الشرعية قياساً بالنظامية، كما سبق توضيحه أعلاه.

الجنس	الإستشارات	القضايا
ذكور	%28	%24
إناث	%73	%76

توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية حسب الجنس 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية

##### 1.2.2. الخدمات الشرعية

يظهر الجدول التالي أن طلب الذكور على الخدمات الشرعية يكاد يكون منعدماً، وهو أمر طبيعي متوافق مع السياق الاجتماعي والقانوني للعلاقات الأسرية.

الجنس	الإستشارات (شرعي)	القضايا (شرعي)
ذكور	%8	%1
إناث	%92	%99

توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية الشرعية حسب الجنس 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية

### 1.2.3. الخدمات النظامية

بخلاف المجال الشرعي، يعتبر الذكور أكثر المستفيدين من الخدمات القانونية النظامية في مركز العدل، وذلك أيضاً وفق السياق الاجتماعي العام، وارتفاع نسب المشاركة في الحياة العامة والاقتصادية لدى الذكور مقارنة بالإناث في الأردن.

الجنس	الاستشارات (نظامي)	القضايا (نظامي)
ذكور	%55	%74
إناث	%45	%26

توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية النظامية حسب الجنس 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية

### 1.3. التوزيع الجغرافي

تستحوذ العاصمة عمّان على أكثر من نصف إجمالي الخدمات المقدمة على مستوى المملكة، لأسباب متعددة – عدا عن وجود قرابة نصف سكان المملكة فيها - من بينها وجود أكثر من نصف المحامين المتعاقد معهم فيها، وكذلك تعدد العيادات القانونية التابعة لمركز العدل، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية خاصة بسكان العاصمة. ودون النظر إلى العاصمة، تنتزع الخدمات المقدمة في المحافظات الأخرى بشكل يتناسب إلى حد بعيد مع نسبة السكان وأنشطة التوعية والحاجات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

المحافظة	الاستشارات	القضايا
عمّان	%57	%53
الزرقاء	%5	%16
إربد	%15	%9
البلقاء	%5	%4
جرش	%5	%4
مأدبا	%3	%3
الكرك	%2	%3
الطفيلة	%4	%5

العقبة	%3	%1
<ul style="list-style-type: none"> <li>توقف العمل في عيادتي المفرق ومعان خلال العام الماضي لأسباب إدارية</li> <li>يعيق الموقع الحالي لعيادة عجلون وصول المستفيدين إليها</li> </ul>		
توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية حسب المحافظة 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية		

## 2. خدمات التوعية

### 2.1. التوزيع حسب الجنسية

شكل الأردنيون نحو ثلثي المستفيدين من خدمات التوعية التي قدمها مركز العدل عام 2015، في حين توزع الثلث المتبقي بين السوريين والفلسطينيين، وذلك تبعاً للكثافات السكانية والتركز في المجتمعات التي يقدم فيها مدربي مركز العدل محاضراتهم وأنشطتهم التوعوية.

الجنسية	النسبة إلى إجمالي المستفيدين
1. الأردنية	65.9%
2. السورية	18.2%
3. الفلسطينية	15.9%
توزيع المستفيدين من خدمات التوعية حسب الجنسية 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

### 2.2. التوزيع حسب الجنس

تتعدد غالبية الأنشطة التوعوية التي ينظمها مركز العدل في أوقات منتصف النهار وما بعد الظهر، حيث يكون معظم الرجال في أعمالهم اليومية، بينما تستطيع السيدات في المجتمعات المستهدفة بالخدمات الحضور لجلسات التوعية. بالإضافة لذلك، اعتمد نموذج تقديم خدمات التوعية خلال عام 2015 على الفئات المستهدفة لدى شركاء مركز العدل في المحافظات والمناطق المختلفة، وغالباً ما تكون هذه الفئات من النساء، مما يزيد من نسبتهن إلى إجمالي المستفيدين من خدمات التوعية.

الجنس	النسبة
ذكور	21%
إناث	79%
توزيع المستفيدين من خدمات التوعية حسب الجنس 2015 – مركز العدل للمساعدة القانونية	

### 2.3. التوزيع الجغرافي

يتمثل التوزيع الجغرافي لإجمالي أنشطة التوعية المنفذة في المملكة حسب الأقاليم (العاصمة والشمال والجنوب والوسط) مع التوزيع الجغرافي للسكان حسب الأقاليم إلى حد كبير مع اختلافات محدودة حسبما يظهر الجدول التالي.

النسبة إلى إجمالي المحاضرات	الإقليم
52.05%	1. العاصمة
20.8%	2. الوسط
16.42%	3. الشمال
10.71%	4. الجنوب
توزيع المستفيدين من خدمات التوعية حسب الإقليم 2015 - مركز العدل للمساعدة القانونية	

### كيف تغيرت حياتهم

تسهم خدمات المساعدة القانونية الموجهة بطبيعة الحال إلى الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع، إلى تغيير حياتهم ولو بشكل طفيف في بعض الأحيان، سواء على صعيد الدخل المادي، أو التمتع بحقوق أساسية، وغير ذلك من العوامل الجوهرية في حياة الفرد.

ويظهر أثر تقديم الخدمات للفئات المستهدفة على مستويين؛ المستوى الفوري من خلال النتيجة المتحققة داخل منظومة العدالة أو في ارتفاع الوعي القانوني، والمستوى طويل الأمد المتعلق بالحقوق الأساسية والدخل والمشاركة الاقتصادية، وما شابه ذلك.

وعمل مركز العدل خلال عام 2015 على التحضير لدراسة قياس أثر الخدمات طويل الأمد على الأسر والأفراد الذين استفادوا من المساعدة القانونية والتوعية، ومن المفترض البدء بتنفيذ الدراسة بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي، تكيّة أم علي، خلال العام القادم.

وعلى الأرض، تواصل تأثير خدمات المساعدة القانونية في حياة الأفراد والمستفيدين مع استمرار العمل وتنفيذ أنشطة التوعية وتقديم المحامين للاستشارات والتمثيل.

ونتيجة لجهود مديرية التوعية في نشر الوعي فيما يتعلق بأفة المخدرات والإدمان، سلّم 38 شخصاً مدمناً أنفسهم لإدارة مكافحة المخدرات لتلقي العلاج، بناء على إعفانهم من الملاحقة الجزائية في هذه الحالة حسب نص القانون.

### ومن بين النجاحات التي تحققت خلال العام الماضي على صعيد الخدمات القانونية:

1. نجا من سجن 15 عاماً  
لم يكن بمقدور المتهم الذي مثل أمام محكمة أمن الدولة بتهمة حيازة قنبلة بقصد بيعها، توكيل محام للدفاع عنه في هذه القضية، التي لا يشملها التوكيل الإلزامي على نفقة الدولة المنصوص عليه في القانون، نظراً لأوضاعه المالية الصعبة.  
وكان الشاب حصل على هذه القنبلة القديمة من صديق له، ووضعها في منزله لغايات الزينة، دون أن يعلم أنها قابلة للانفجار في أي لحظة، اعتقاداً منه بأنها أثرية معطّلة.  
وتعرض المتهم للتوقيف نحو عامين على ذمة القضية، بينما حضر ذووه إلى مركز العدل للاستفادة من خدمات المساعدة القانونية، التي قدمت لنجلهم بعد التحقق من انطباق معايير الاستحقاق عليه.  
وترافع المحامي المتعاقد مع مركز العدل أمام المحكمة؛ وتمكّن من خلال مناقشة خبراء المتفجرات من إثبات عدم علم المستفيد بأن القنبلة عاملة، وبناء عليه، قررت المحكمة إعلان براءته من التهمة التي تبلغ عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة 15 عاماً.

2. قرار رعاية وحماية من العنف  
عانت الفتاة التي لم تبلغ 18 عاماً بعد، من العنف والإيذاء المستمرين والإكراه على الزواج من رجل لا تريده وهي لا زالت قاصراً. فبعد ما عكف شقيقها على ضربها وربطها في دورة المياه لإجبارها على الزواج، قبلت بذلك لكنها انتقلت إلى جحيم آخر.

استمر الزواج نحو شهر ونصف قبل أن تصل القضية إلى مركز العدل، حيث توكلت المحامية المتعاقدة مع مركز العدل وطالبت المحكمة بإصدار قرار حماية ورعاية للطفلة إذ أنها لا ترغب في البقاء مع زوجها، ولا تستطيع العيش مع أسرتها في مثل هذه الظروف. وبعد شرح الموقف وإثبات العنف والظروف الأسرية الصعبة، قررت المحكمة إيداع الفتاة في دار تربية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، لحمايتها والحفاظ على حياتها.

### 3. بلا هوية ولا حقوق

كان يبلغ من العمر 14 عاماً ولا زال بلا هوية، إذ رفض والده بعد طلاق أمه الاعتراف بنسبه له. وفي غياب الهوية والأوراق الثبوتية، بقي الطفل محروماً من حقوقه الأساسية، خصوصاً الحق في التعليم والصحة.

وعلى الرغم من السماح له بحضور بعض الحصص الدراسية في المدرسة، إلا أنه لم يكن طالباً معترفاً به، فهو بلا أي ورقة تثبت هويته.

وبعد توقيع الشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية ومركز العدل مطلع العام الماضي، أحالت دار الرعاية التي يعيش فيها الطفل الأمر إلى المركز، وقررت المحامية المتعاقدة مع المركز تحريك دعوى لإثبات قيده ونسبه.

وبعد جهود مضنية، تمكنت المحامية من إثبات موضوع الدعوى، ليتمكن الطفل من الحصول على وثائقه الثبوتية والتمتع بكافة حقوقه الأساسية التي بقي محروماً منها منذ الولادة.

### 4. سحب إبعاد خارج الحدود

تعرض اللاجئ السوري إلى الاعتقال لدى ضبطه يعمل في العاصمة عمان خلافاً للتعليمات والتشريعات السارية، وقررت السلطات بناء عليه إبعاده (فدغه) خارج الحدود الأردنية.

وباعت محاولات نويه وقف القرار بالفشل، إلى أن تمكنوا من الوصول إلى مركز العدل الذي أحال القضية إلى المحامي المختص وبدوره أعد الطعن الإداري الخاص وقدمه للمحكمة الإدارية لإلغاء القرار.

ولدى نظر الطعن، تم سحب قرار الإبعاد وسمح للاجئ بالبقاء في الأردن، بدلاً من العودة إلى بلاده المضطربة ومواجهة خطر الموت هناك.

## جودة الخدمات

ركز مركز العدل خلال عام 2015 جانباً كبيراً من جهوده على الارتقاء بجودة الخدمات القانونية المقدمة، وضمان اتساقها مع أفضل المعايير والممارسات في هذا المجال.

وتشمل إجراءات ضبط وضمان الجودة في مركز العدل كلا الجانبين الإداري والفني العملي، من حسن استقبال المستفيدين والتعامل معهم وتوضيح إجراءات تقديم الخدمة ومعايير الاستحقاق لهم، إلى آليات تقديم خدمات المساعدة القانونية والتوعية، واتساقها مع المعايير والممارسات المعتمدة.

وعلى الرغم من أن التدريبات المتخصصة التي قدمت في الأعوام الماضية كان لها دور كبير في وصول مستويات الجودة إلى مراحل متقدمة، إلا أن الفريق المعني بضبط الجودة حدد المزيد من الفرص للتطوير والتحسين للتأكد من استقرار مستويات الجودة ومحاولة الارتقاء بها أبعد من ذلك.

وفي هذا الإطار، انقسمت إجراءات ضبط الجودة الداخلية إلى مستويين أساسيين:

1. الرقابة السابقة على الجودة (الوقائية): من خلال إعداد السياسات والإجراءات والمعايير وتنفيذ التدريبات على اتباعها والالتزام بها للفريقين الإداري والقانوني.

2. الرقابة اللاحقة على الجودة (المعيارية): عبر الاستجابة للشكاوى وإجراء التدقيق الداخلي على الخدمات

والعمليات، من خلال مقارنة مراحل تنفيذها ومخرجاتها بالمعايير المحددة والهوامش المقبولة والمواصفات المعتمدة.

## التطوير ورفع القدرات المؤسسية

بالتوازي مع الإنجازات التي تم تحقيقها والأنشطة التي جرى تنفيذها على مستوى العمليات الخارجية، عمل المركز خلال العام الماضي على سلسلة من إجراءات التطوير المؤسسي ورفع القدرات المؤسسية، لضمان تطبيق النموذج الإداري الفاعل والعمل من خلال فريق كفؤ ومؤهل في مختلف المحاور.

وأقرت إدارة المركز تعديلاً على الهيكلية المؤسسية العامة، شملت جوانب إدارية عدة على النحو التالي:

1. تطوير الهيكل التنظيمي لينسجم مع ارتفاع حجم العمليات والخدمات، ويحقق الكفاءة الإدارية واللامركزية، من خلال:
  - 1.1. اعتماد الهيكل التنظيمي المنبسط لتخفيف الطبقات الإدارية وإدامة التواصل والتكامل على المستويين الأفقي والرأسي في المجالات الإدارية.
  - 1.2. تعزيز التخصص في تقديم الخدمات عبر إنشاء وحدة العدالة الجزائية لتكون محل الخبرة والاختصاص في القضايا الجزائية التي يقدم فيها المركز خدمات المساعدة القانونية من خلال المحامين المتعاقد معهم.
  - 1.3. إنشاء قسم الأحداث في خطوة إضافية لمزيد من التخصص في مثل هذا النوع من القضايا الذي يحتاج تدريبات ومهارات قانونية خاصة.
  - 1.4. تنفيذ نموذج إدارة لامركزية تجريبي على مستوى الأقاليم الثلاثة (الوسط، الشمال، الجنوب)، لتعزيز التواصل والتنسيق والمتابعة مع العيادات القانونية المنتشرة في محافظات المملكة.
2. استكمال تصميم وتطوير النظام المحوسب الخاص بإدارة القضايا بما يتضمنه من شمول في الخصائص وتطور في الإمكانيات، بما في ذلك سهولة إدخال البيانات الكاملة واستخراج التقارير التفصيلية والموجزات الوافية، حول سير العمل في القضايا المنظورة والمفصلة.
3. اعتماد نظام التعاقد مع مدربين دائمين في مديرية التوعية بناء على التفرع والكفاءة والتخصص، لتحقيق كفاءة الكلفة وفاعلية الخدمات المقدمة.
4. تنفيذ تدريبات داخلية لرفع قدرات الفريق في مختلف المجالات، بما في ذلك:
  - 4.1. التدريب للمحامين المختصين بالعدالة الجزائية على مناقشة التقارير الطبية والأطباء الشرعيين، ومناقشة الشهود، والتعامل مع القضايا الجزائية المتخصصة.
  - 4.2. تدريب فريق مركز العدل على أساسيات تدريب المدربين.
  - 4.3. تدريب فريق مركز العدل على مهارات مقابلة المستفيدين والتعامل مع الفئات الفقيرة والضعيفة، ومعايير الاستحقاق وآليات وإجراءات تقديم الخدمات.

## العمل مع الشركاء

منذ تأسيسه، تبنى مركز العدل نموذج عمل قائم على الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والحكومية، وتجلّى ذلك في مجالات الانتشار الجغرافي وتنفيذ واختيار أنشطة التوعية وتنفيذ التدريبات المتخصصة، وتقديم الدعم الفني والمعلوماتي لأصحاب العلاقة بقضية المركز.

ويرتبط المركز بشراكات قوية راسخة مع مؤسسات رسمية على رأسها وزارتا العدل والتنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام، ومؤسسات مجتمع مدني من أبرزها تكيّة أم علي ومؤسسة نهر الأردن إلى جانب العشرات من المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية العاملة في الأردن الواردة في الملحق (1) بهذا التقرير.

وخلال عام 2015، عمل المركز مع شركائه في مختلف المحاور والمجالات المنفق عليها، وعلى النحو التالي:

### 1. التدريب

- 1.1. تدريبات على آليات عمل ومعايير وإجراءات مركز العدل للمساعدة القانونية، لعدد من الشركاء الأساسيين من بينهم المجلس النرويجي للاجئين، والمجلس الدانماركي للاجئين وتكيّة أم علي، بالإضافة إلى أمانة عمان الكبرى وغيرها.
- 1.2. ورشات تدريبية متخصصة لتدريب المدربين لكوادر مختارة من مديرية الأمن العام.
- 1.3. المرحلة الثانية من مشروع (نحو عدالة فضلى للأحداث) لتدريب مراقبي السلوك في وزارة التنمية الاجتماعية على آليات إنفاذ قانون الأحداث الجديد لضمان الوصول الى نظام عدالة

للأحداث يراعي مصالحهم والحقوق التي نصت عليها الاتفاقيات والممارسات الدولية الفضلى ليعضن حقوقهم في جميع مراحل التقاضي.

1.4. مواصلة تنفيذ برنامج تدريبي متخصص موجه لطلبة كلية الحقوق في الجامعات الأردنية يهدف إلى نشر ثقافة العمل التطوعي على أساس مهني وتعزيز معارف الطلبة في مجال مفاهيم وأليات تقديم خدمات المساعدة القانونية وتكريس طاقاتهم بما يؤدي إلى التمكين القانوني للمجتمع تحقيقاً للغاية الأسمى وهي خدمة العدالة. وشارك فيه خلال عام 2015 (50 طالباً) من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية.

2. التعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة في إعداد الأنظمة والتعليمات التنفيذية الخاصة بقانون الأحداث وهي:

- 2.1. تعليمات نقل الأحداث بين دور الأحداث
- 2.2. تعليمات منح الحدث اجازة
- 2.3. النظام الخاص بإجراءات تسوية النزاعات
- 2.4. النظام الخاص بالرعاية اللاحقة
- 2.5. تعليمات الاسس الواجب اتباعها عند تطبيق العقوبات السالبة للحرية
- 2.6. تعليمات التحاق الحدث بالتعليم والتدريب
- 2.7. تعليمات تقارير مراقب السلوك
- 2.8. تعليمات البرامج التأهيلية لوادي الحدث المحتاج للحماية والرعاية

### 3. الدورات

بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات، تم عقد 20 دورة لأعوان مكافحة المخدرات في مختلف أنحاء المملكة، وهي تهدف إلى تعريف الفئات المستهدفة على الأسباب المؤدية الى الإدمان وطرق الوقاية منها، وكيفية التعرف على أعراض الإدمان حتى يتمكن ذوو المدمن من علاجه قبل تفاقم المشكلة لديه، بالإضافة إلى طرق العلاج والتبعات القانونية المترتبة على مخالفة أحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.

## مساهمات فاعلة

### 1. خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية

شارك فريق مركز العدل في اجتماعات إعداد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية خلال العام الماضي، وتمكّن من إقناع المشاركين والمعنيين بزيادة المخصصات الموجهة لتقديم خدمات المساعدة القانونية للمواطنين الأردنيين القاطنين في المجتمعات المضيفة للاجئين، لتتناسب مع الكثافة السكانية والإشكالات القانونية الراهنة.

### 2. مذكرة قانونية شاملة حول قانون العقوبات

أعد مركز العدل من خلال مديرية كسب التأييد مذكرة قانونية شاملة تضمنت ملاحظات متخصصة ووافية حول مسودة مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات، بناء على اجتماعات ومشاورات عقدت خلال عام 2015. و ينتظر أن ترفع المذكرة إلى وزارة العدل والجهات المعنية مطلع العام المقبل.

### 3. حملة (16 يوم) لمناهضة العنف ضد المرأة

قدّم مركز العدل مساهمة فاعلة في الحملة التي تنظم على مستوى عالمي، من خلال تنفيذ الأنشطة ذات المحتوى الهادف، وتوزيع المنشورات وبحث الرسائل الخاصة بموضوع العنف والتمييز ضد المرأة، والتوعية بأحكام القانون والشريعة التي تؤكد حقوق النساء في مختلف المجالات الحياتية.

### 4. حملة اليوم العالمي لحقوق الطفل

شارك مركز العدل بفعالية في هذه الحملة على مستوى المملكة، من خلال تنفيذ 23 محاضرة توعوية للأطفال بحقوقهم الأساسية.



## التواصل مع المجتمع

حافظ مركز العدل على تواصله مع المجتمع والفئات المستهدفة عبر الأدوات الإعلامية المخصصة لهذه الغاية، إدراكاً لأهمية ترسيخ مفاهيم حق الوصول للعدالة والتعريف بالمساعدة القانونية وأهميتها بشكل خاص، ومختلف الحقوق والواجبات القانونية بشكل عام.

وخلال عام 2015، نفذ المركز عدة أنشطة في هذا المجال على النحو التالي:

1. إنتاج فيديو خاص بالتعريف بالمساعدة القانونية وأهميتها وآخر يعرّف بمركز العدل وأهدافه، بالتعاون مع شركة "إشرح" المتخصصة في الإنتاج الإعلامي والفني.
2. تطوير وإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للمركز الذي نفذته شركة FORESITE الرائدة في مجال تطوير وتسويق مواقع الإنترنت على المستوى الإقليمي.
3. تصميم وإنتاج كتيبات حقوقية خاصة بالأطفال للفئات العمرية (5 - 8 سنوات) و(9 - 12 سنة) و(13 - 18 سنة) من خلال قسم الاتصال.
4. تصميم وإنتاج بوسترات ومنشورات خاصة بحملة (16) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة من خلال قسم الاتصال.

الملحق (1) قائمة المؤسسات الشريكة لمركز العدل للمساعدة القانونية

المحافظة	المؤسسة الشريكة
العاصمة	1. صندوق المرحوم علي شريف الزعبي للمشورة القانونية
العاصمة	2. المؤسسة العربية للتنمية المستدامة (مؤسسة رواد للتنمية)
العاصمة	3. جمعية الأسر التنموية الخيرية
العاصمة	4. مؤسسة نهر الأردن
العقبة	
زرقاء	5. مركز جمعية رعاية أسرة الجندي
العاصمة	6. جمعية جبل التنظيف الخيرية
العاصمة	7. مركز التأهيل المجتمعي للمعاقين
مأدبا	8. مركز شراكة من أجل الديمقراطية
العاصمة	9. ملتقى سيدات الاعمال والمهن الأردني
زرقاء	10. جمعية خولة بنت الأزور
زرقاء	11. مركز التوعية والارشاد الاسري
زرقاء	12. جمعية ضاحية إسكان الأمير طلال بن محمد للتنمية الاجتماعية
العاصمة	13. اللجنة المحلية-مركز البرامج النسائية/التابعة لوكالة الغوث الدولية
اربد	14. جمعية حماية الأسرة والطفولة
العاصمة	15. ديوان المظالم
العاصمة	16. المركز الأردني للوساطة والمصالحة
معان	17. جمعية الأنوار الخيرية للسيدات
جرش	18. جمعية سيدات جرش الخيرية
مفرق	19. جمعية إغاثة العائلات الفقيرة
العاصمة	20. مركز الدعم الاجتماعي لرعاية الأطفال العاملين
الطفيلة	21. الاتحاد النسائي/ فرع الطفيلة
العاصمة	22. شركة نقل لتمويل المشاريع الصغيرة
العاصمة	23. وزارة التنمية الاجتماعية
العاصمة	24. جمعية نبع الايمان الخيرية
مفرق	25. جمعية مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني

المحافظة	المؤسسة الشريكة
العاصمة	26. مركز واقع لتنمية المجتمع المحلي
الطفيلة	27. جمعية فاطمة الزهراء الخيرية
الطفيلة	28. جمعية الملكة زين الشرف الخيرية
العاصمة	29. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
اربد	30. جمعية الفاروق الخيرية
اربد	31. مركز البرامج النسائية/اربد
الكرك	32. جمعية الأمل للسيدات/الكرك
الكرك	33. جمعية النساء الرائدات الخيرية/الكرك
البلقاء	34. مركز البرامج النسائية/البلقاء
عجلون	35. جمعية جبل عجلون الخيرية
عجلون	36. جمعية شابات الوهادنة الخيرية/عجلون
عجلون	37. جمعية المبدعات لدعم الطلبة والمجتمع المحلي
العاصمة	38. وزارة العدل
العاصمة	39. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
البلقاء	40. جمعية موسى الساكت للتنمية
عجلون	41. جمعية بنفسج عجلون الخيرية
جرش	42. الجمعية الأردنية للتنمية البشرية
عجلون	43. جمعية سيدات عين البستان لرعاية الأيتام
العاصمة	44. جمعية تكية أم علي للعمل التطوعي والخيري
العاصمة	45. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
العاصمة	46. جمعية سيدات خريبة السوق الخيرية
العاصمة	47. جمعية النساء العربيات في الأردن
العاصمة	48. مديرية الأمن العام
الطفيلة	49. جمعية الحارث الخيرية
معان	50. جمعية بئر ابو دنة الخيرية
الطفيلة	51. جمعية هبة الله الخيرية
الكرك	52. جمعية المواطنة الفاعلة الخيرية
الطفيلة	53. جمعية درب الأشراف الخيرية - القادسية

المحافظة	المؤسسة الشريكة
الكرك	54. جمعية منشية المزار الجنوبي
الكرك	55. جمعية الصالحية الخيرية
الكرك	56. جمعية عي لذوي الاحتياجات الخاصة
الكرك	57. جمعية سيدات لواء فقوع التعاونية
الكرك	58. جمعية سيدات مروود الخيرية
الطفيلة	59. جمعية سيدات الطفيلة الخيرية
زرقاء	60. جمعية خطوتنا
زرقاء	61. جمعية الفيروز
معان	62. جمعية سيدات المدورة الخيرية
العقبة	63. جمعية الاماني لرعاية الايتام ذوي الاعاقة الخيرية
اربد	64. جمعية ايون الخيرية
اربد	65. جمعية الصريح الخيرية
اربد	66. جمعية سيدات الحصن الخيرية
اربد	67. جمعية سيدات الحدائق للتنمية الاجتماعية
اربد	68. المركز الاسلامي الثقافي النسائي
اربد	69. جمعية السنابل الذهبية الخيرية
اربد	70. المجلس النرويجي للاجئين
زرقاء	71. جمعية العطايا الخيرية
العاصمة	72. المشروع الدولي لمساعدة اللاجئين
الكرك	73. جمعية شقيرا للتنمية الاجتماعية
الكرك	74. مركز الاميرة بسمة
العاصمة	75. المجلس الدانماركي للاجئين
الطفيلة	76. جمعية النساء للتنمية الاجتماعية
الكرك	77. الجمعية الوطنية للتأهيل المجتمعي